



الأثر القانوني للتأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة

إعداد

نوره مسفر بن زامل الدوسري

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

الجلد (٤) - العدد (١٥) - أكتوبر ٢٠٢٥

<https://www.rjcs.org/>

الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدoha الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية



"The Legal Impact of Commercial Insurance on the Sustainability of Small Enterprises."

submitted by

Noura Misfer bin Zamel Al-Dosari

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), issue (15), october2025

<https://www.rijcs.org/>

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

الاستخلاص

يتناول هذا البحث الأثر القانوني للتأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة، موضِّحًا الدور الحيوي الذي يلعبه التأمين التجاري في حماية هذه المنشآت من المخاطر المالية والقانونية التي قد تهدد استمراريتها ونموها.

يُبرز البحث أهمية الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التجاري في المملكة العربية السعودية، ومدى كفاءته في دعم المنشآت الصغيرة من خلال توفير الحماية والتعويضات ضد الأضرار والخسائر المحتملة، بما يعزز استقرار بيئة الأعمال ويشجع الاستثمار. كما يناقش البحث أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الاستفادة من التأمين التجاري مثل ضعف الوعي التأميني، وارتفاع التكاليف، وتعقيد الإجراءات، ومحدودية المنتجات التأمينية المخصصة لها.

ويقترح البحث مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تطوير البيئة القانونية وزيادة الوعي التأميني وتقديم حوافز مالية وتشجيعية لتسهيل استفادة المنشآت الصغيرة من خدمات التأمين.

ويخلص البحث إلى أن التأمين التجاري يمثل أداة قانونية ومالية فعالة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويسهم في تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة على مواجهة الأزمات وضمان استمراريتها بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: التأمين التجاري، الاستدامة، المنشآت الصغيرة، التنمية الاقتصادية.

Abstract

This research examines the legal impact of commercial insurance on the sustainability of small enterprises, highlighting its vital role in protecting these businesses from financial and legal risks that may threaten their continuity and growth.

It emphasizes the importance of the legal and regulatory framework of commercial insurance in Saudi Arabia and its effectiveness in supporting small enterprises through protection and compensation against potential losses and damages, thereby enhancing business stability and encouraging investment.

The study discusses the main challenges facing small enterprises in accessing commercial insurance, including low awareness, high costs, complex procedures, and the limited availability of customized insurance products.

It provides several recommendations aimed at improving the legal environment, raising insurance awareness, and offering financial incentives to promote the adoption of commercial insurance by small enterprises.

The research concludes that commercial insurance is a crucial legal and financial tool for achieving economic sustainability, strengthening the resilience of small businesses against crises, and supporting their continuity in alignment with Saudi Vision 2030 objectives for developing the small and medium enterprise sector.

Keywords: Commercial Insurance, Sustainability, Small Enterprises, Economic Development

المقدمة

تُعد المنشآت الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد حيث تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل وتشجيع الابتكار ومع ذلك فإن هذه المنشآت تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على استدامتها مثل المخاطر المالية، والتقلبات الاقتصادية والازمات غير المتوقعة وفي هذا السياق يعد التأمين التجاري أحد الأدوات القانونية التي تساهم في حماية المنشآت الصغيرة من المخاطر المحتملة مما يساعد على تعزيز استمراريتهما وتقليل احتمالات تعثرها لذلك يلعب صناعة التأمين دورًا حيويًا في إدارة الأخطار سواء للأفراد أو المؤسسات وحتى تبقى تلك الصناعة قائمة وناجحة.

ينبغي الاستجابة على وجه السرعة للقضايا الاقتصادية والتوجه المتزايد نحو الاستدامة وتعتبر قضية الاستدامة من القضايا الهامة حول العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا يعد التأمين التجاري هو نوع من التأمين مصمم لحماية الشركات من المخاطر المالية التي قد تنجم عن مجموعه متنوعه من الأحداث مثل الكوارث الطبيعية أو الأضرار التي قد تلحق بالملكيات او الأفراد، لذا يضمن التأمين التغطية المالية.

يهدف البحث إلى دراسة الأثر القانوني للتأمين التجاري على استدامه المنشآت الصغيرة من خلال تحليل الإطار القانوني الذي ينظم التأمين التجاري ومدى كفاءته والبيئة القانونية للتأمين التجاري ومدى كفاءته في دعم استمراريه هذه المنشآت كما يتناول أيضًا دور التأمين التجاري في دعم ونمو استدامة المنشآت الصغيرة، ويسعى البحث إلى تقديم توصيات علمية لتعزيز دور التأمين التجاري كوسيلة لدعم واستدامة المنشآت الصغيرة وضمان قدرتها على مواجهة الأزمات والتطورات في بيئة اقتصادية متغيرة، علاوة على أن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية الأطر القانونية للتأمين التجاري بما يحقق مزيدًا من الحماية والاستدامة للمنشآت الصغيرة، يهدف الى تعزيز استفادة المنشآت الصغيرة من التأمين مما يساهم دعم بيئة الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي، وضمان قدرة هذه المنشآت على مواجهة التحديات المستقبلية بفاعلية أكبر.

• أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة على حماية هذه المنشآت الصغيرة من المخاطر القانونية والمالية التي قد تؤثر على استمراريتها مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والممولين ويسلط الضوء على التنظيم القانوني للتأمين التجاري ومدى فاعليتها في دعم المنشآت الصغيرة ونموها وفي استدامتها.

• هدف البحث:

يهدف البحث إلى :

- 1- دور التأمين التجاري في دعم المنشآت الصغيرة واستدامتها .
- 2- تعزيز دور التأمين التجاري في دعم المنشأة الصغيرة من الناحية المالية والقانونية
- 3- تحليل الأثر القانوني للتأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة .

• حدود البحث:

يتناول البحث دراسة الأثر القانوني للتأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة دون التطرق إلى أنواع أخرى من التأمين بالإضافة إلى تناول البحث دور التأمين التجاري في المملكة العربية السعودية مع استدامة المنشآت الصغيرة.

• مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى فاعلية التأمين التجاري في دعم واستدامة المنشآت الصغيرة وما إذا كانت القوانين والتشريعات الحالية توفر حماية كافية لهذه المنشآت ضد المخاطر المختلفة .

لذلك هناك عدة مشكلات تحتاج إلى دراسة وهي :

- 1) ضعف الوعي التأميني لدى أصحاب المنشآت الصغيرة .
- 2) عدم وضوح بعض التشريعات القانونية المتعلقة بالتأمين التجاري ومدى الزامية هذه الفئة من المنشآت الصغيرة.

لذا يسعى البحث إلى تحليل هذه المشكلات وتقديم حلول تساعد في تحسين البيئة القانونية للتأمين التجاري مما يدعم استدامة المنشآت الصغيرة.

■ منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم وصف وتحليل التشريعات والقوانين المتعلقة بالتأمين التجاري ومدى تأثيرها على استدامة المنشآت الصغيرة من خلال مراجعة وتحليل القوانين والتشريعات على مستوى المملكة العربية السعودية أو على المستوى الإقليمي، تأثير التأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة من المخاطر القانونية والمالية .

■ الدراسات السابقة :

أكدت العديد من الدراسات السابقة على دور التأمين التجاري في استدامة المنشآت الصغيرة، لأن التأمين التجاري يقدم حلولاً للمنشآت الصغيرة ويساعد كثيراً في حل العديد من مشاكل تلك المنشآت ويقدم العديد من التيسيرات اللازمة لمساعدة المنشآت على الاستدامة.

يمكن تناول الدراسات السابقة لموضوع الدراسة كالتالي :

- دراسة د/ طارق النورهدى حسن، 2018 :

بعنوان " أثر التأمين على استدامة مشروعات التمويل الأصغر في السودان". تناولت هذه الدراسة أهمية التأمين كآلية لضمان استمرار مشروعات التمويل الأصغر، وتوصلت إلى أن التأمين يساهم بشكل فعال في استمرارية هذه المشروعات من خلال توفير الحماية المالية ضد المخاطر المحتملة .

- دراسة د/ عيد أحمد أبو بكر، 2024 :

بعنوان " دور قطاع التأمين المصري في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة : الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".

تناولت هذه الدراسة دور قطاع التأمين في مصر في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير الحماية الاقتصادية والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على البيئة مما يدعم

استدامة المنشآت الصغيرة وتسلط الضوء على أهمية التأمين التجاري كأداة قانونية ومالية تسهم في حماية واستدامة المنشآت الصغيرة من خلال توفير الحماية ضد المخاطر .

- دراسة د / محمد رفعت حامد، 2024 :

بعنوان " تعزيز الشمول المالي في قطاع التأمين وأثره على الأداء المالي لشركات التأمين المصرية " .

تناولت هذه الدراسة تطبيق الشمول المالي في قطاع التأمين المصري والتعرف على أفضل الممارسات التي تساعد متخذي القرار على تعزيزه وتحديد أثر الشمول المالي بأبعاده المختلفة على الأداء المالي لقطاع التأمين والتعرف على آليات وأفضل الممارسات لتعزيز الشمول المالي في قطاع التأمين .

خطة الدراسة

بعد إلقاء الضوء على الهدف من الدراسة ومشكلة الدراسة التي تثيرها فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين التجاري والاستدامة.

المبحث الثاني : انعكاسات التأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة.

المبحث الثالث: التحديات والفرص في تطبيق التأمين التجاري لتعزيز استدامة

المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

الإطار النظري للتأمين التجاري والاستدامة

تمهيد وتقسيم :

يعد التأمين نموذجًا مبتكرًا لتعزيز ودعم واستدامة المشروعات الصغيرة، كما أنه يعتبر أداة اقتصادية واجتماعية مهمة تهدف إلى الحد من المخاطر المالية التي قد تواجه الأفراد والشركات والمجتمعات من خلال توزيع المخاطر وإدارتها. يسهم التأمين مع تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في الأنشطة الاقتصادية وتتطلب الاستدامة في التأمين تبني ممارسات مسؤولة تشمل تطوير منتجات تأمينية تدعم المنشآت الصغيرة وتحفز هذه المنشآت الصغيرة على دخول السوق.

من هذا المنطلق يسعى البحث إلى استعراض الإطار النظري للتأمين والاستدامة وتحليل العلاقة بينهما وتبسيط الضوء على أهميته دمج الاستدامة في القطاع التأميني لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ذلك ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: ماهية التأمين التجاري.
- المطلب الثاني: مبادئ التأمين المستدام.

المطلب الأول: ماهية التأمين التجاري

أولاً: تعريف التأمين التجاري:

يعرف التأمين التجاري على أنه هو ما تقوم به شركة مساهمة يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح عن طريق إجراء مقاصة بين المخاطر والأقساط الثابتة الواقعة على عاتق المستأمن في مقابل تحمل ما يتحقق من مخاطر تتحملها الشركة المؤمنة وحدها دون تضامن مع المستأمنين حيث تدفع مبلغ التأمين وما يتبقى يكون خاصًا بها^(١)

^١- د/ علي محي الدين، الوسيط السهوي (١١٥٦/٧)، دون دارناشر

أما التأمين في الاصطلاح القانوني والاقتصادي فهو عقد يلتزم أحد طرفيه .وهو المؤمن . قِبَل الطرف الآخر ، وهو المستأمن أداء ما يتفق عليه عند تحقق شرط أو حلول أجل في نظير مقابل نقدي معلوم.^(١)

من هذا المنطلق يُعد تعريف التأمين له طابعان.

- الطابع الأول يغلب عليه الطابع الفني كفكره هو التأمين عمليه فنيه تزاولها هيئة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتتحمل تبعثها عن طريق المقاصة بينهما طبقا لقوانين الإحصاء ومن مقتضى ذلك حصول المستأمن أو من يعينه حاله تحقق الخطر المؤمن ضده على عوض مالي يدفعه المؤمن في مقابل وفاء الاول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين .⁽²⁾

- وتعريف آخر للتأمين " قانوني " بحيث ينص على أن " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له ، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال ، او إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن "

لذلك رجح الكثيرون تعريف هيمار الذي ينص على أنه : "عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف ، وهو المؤمن له نظير دفع قسط ، على تعهد لصالحه ، او لصالح الغير ، من الطرف الآخر وهو المؤمن ، تعهد يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين ، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة مجموعة المخاطر ، وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء"^(٣) وهذا هو التعريف للتأمين الذي يسمى التأمين التجاري او التأمين بقسم ثابت.

- ثانيا التكييف القانوني للتأمين وخصائصه:⁽⁴⁾

١- د/ عبد الرازق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ (١٠٨٤/٧).

٢- د/ السيد محمد السريني ، مبادئ الفرد والتأمين ، بدون دار نشر ، ص٧

٣- د/ السنهوري ، الوسيط في القانون المدني ، المرجع السابق (١٠٩/٧)

٤- د/ احمد شرف الدين ، أحكام التأمين في القانون والقضاء ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١١٣ .

ينص عقد التأمين بما يأتي :

- 1- إنه عقد رضائي يتم بتراضي الطرفين، ولا يتوقف انعقاده على شكل معين.
 - 2- إنه عقد معاوضة: يقوم على أن المستأمن يدفع أقساط التأمين فيتملكه في مقابل مبلغ التأمين، وان نية التبرع معدومة، لأن المؤمن ملزم بدفع مبلغ التأمين من خلال العقد عند تحقق الخطر المؤمن منه، وان المستأمن لا يجد تأميناً بدون دفع الأقساط، كما أن العلاقة قائمة بين الطرفين على أساس المعاوضة وليست على أساس التبرع.
 - 3- إنه عقد ملزم للطرفين بعد تمام الإجراءات المطلوبة، بحيث لا يحق لأحدهما الانفكاك عما التزم به.
 - 4- إنه عقد زمني : يكون الزمن عنصر أساسي فيه.
 - 5- إنه عقد مدني : من حيث الأصل، ولكنه يصبح عملاً تجارياً مثل شركة التأمين التي اتخذت شكل شركة المساهمة وتقوم على اساس التأمين التجاري.
 - 6- إنه من عقود الاذعان التي يقتصر القبول فيها على مجرد التسليم بشروط وضعها ولا تقبل المناقشة.
 - 7- إنه عقد احتمالي (غرر) حيث لا يعلم العاقدان مقدار الكسب أو الخسارة.
 - 8- إنه عقد حسن النية .
- ثالثاً : وظائف التأمين وفوائده:

يؤدي التأمين عده وظائف مهمة، ويحقق عده فوائد ذات طابع اجتماعي يؤديها على الصعيد الاقتصادي للدولة والمجتمع والافراد من أهمها:

- 1) جلب الأمان : حيث يحقق عقد التأمين الأمان والأمان على مستوى الفرد، من خلال التأمين ضد مخاطر الحياة ، حيث يكون في مأمن عندما يقع الخطر المؤمن منه او على المستوى الاجتماعي حيث يساعد على بث روح الثقة وعلى ازدهار الاقتصاد وزياده الانتاج .

- (2) تحديد تكلفه الخطر من خلال الأقساط المدفوعة حيث يعرف الشخص ان تكلفه حماية ماله مثلاً مبلغ كذا وحينئذ لا يحتاج إلى احتياطات أخرى لمقابلة الأخطار المؤمن عليها.⁽¹⁾
 - (3) تجميع رؤوس الاموال للفرد والمجتمع من خلال الادخار، وتجميع رؤوس أموال ضخمة تجعل من شركات التأمين قوة مالية ضاربه، وبالتالي تساعد على الانتاج، والاستثمار، وتشغيل الأيدي العاملة.⁽²⁾
 - (4) تنشيط الائتمان الفردي والائتمان العام، حيث يقدم التأمين عده وسائل يقوي بها ائتمانهم، مثل تدعيم الضمان والرهن من خلال تقديم وثيقة التأمين إضافة إلى ان الدولة تستفيد من احتياطات التأمين من خلال طرح سندات في الاسواق الدولية.
 - (5) يشجع التأمين القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة، وبالأخص المشروعات الصغيرة، ويعمل على استدامة تلك المشروعات.
 - (6) الدور الاجتماعي: من خلال دفع التعويضات وتحقيق المساواة، ومنع الفقر ودرء الكوارث، وتقنين المخاطر داخل المجتمع، وفي كل ذلك حمايه وصيانتته.
 - (7) الدور الدولي للتأمين العادي واعاده التأمين :
من خلال توزيع الاخطار على اكبر رقعه جغرافية ممكنه، وإقامه التوازن، كما انه يقدم التوازن بين اقتص البلاد المختلفة⁽³⁾
- رابعاً: البيئة القانونية للتأمين في السعودية :
- بدأت مؤسسه النقد العربي السعودي التي تأسست عام ١٩٥٢ في تنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، وفي عام ٢٠٠٣ تم ادخال قانون مراقبه شركات التأمين

¹- د/ علي محي الدين، التأمين التكافلي في اصول الفقه، بدون دارنشر، ص ٣٠

²- د/ علي محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٠

³- د/ أحمد شرف الدين، المرجع السابق، ص ٤٩

التعاوني ومنذ عام ٢٠٠٣ حدثت تغييرات جوهرية في البيئة التنظيمية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

- وتشترط مؤسسة النقد العربي ان تعمل الشركات وفقا للنموذج التعاوني المحلي يحق لحمله الوثائق التأمينية الحصول على 10% من صالح الفائض إلا أنه إذا مُنيت الشركة بخسارة، فان تلك الخسارة لا تنتقل إلى حملة الوثائق التأمينية .

- أما الشركات التي تعمل وفقا لنموذج التكافل فقد طلبت منها مؤسسة النقد العربي السعودي أن تنتقل إلى النموذج التعاوني وذلك اعتبارا من 1 يناير 2012

- ويشير ذلك إلى ان كافة شركات التأمين المرخصة للعمل في المملكة العربية السعودية تتبع النموذج التعاوني الذي يختلف قليلا عن نموذج التكافل⁽¹⁾ .

كما اشترط قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني ان تقوم كاهه شركات التأمين المرخصة للعمل في المملكة العربية السعودية بجلب عملياتها إلى الداخل وأن تدرك في سوق تداول الأوراق المالية.

وفي عام ٢٠٠٨ اشترطت اللوائح الصادرة من مؤسسسه النقد العربي السعودي قيام شركات التأمين المرخصة بطرح ٤٠٪ من أسهمها في طرح أولي عام، أما أي شركة مرخصة يكون المساهم الأكبر فيها بنك سعودي، فإنها ملزمة بطرح ٣٠٪ فقط من أسهمها في طرح أولي عام.

إن جميع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مدرجة في سوق تداول الأوراق المالية، وقد ارتفع عدد شركات التأمين وإعادة التأمين المرخصة من ٢١ شركة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣١ شركة في عام ٢٠١٧ بحسب مؤسسسه النقد العربي وفي عام ٢٠١٥ صدر نظام جديد للشركات.

¹ - المعهد المالي بالرياض المملكة العربية السعودية، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦، ص ٩٥

يتضمن الكثير من الموارد التي تتعلق بالشركات المساهمة في السوق المالية وباعتبار ان كافة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية شركات مساهمة عامه فلا بد ان تلتزم بهذه المواد، لذلك يعتبر صناعه التأمين التي تعني بتقديم الخدمات التأمينية في المملكة العربية السعودية وأهمها هي مؤسسه النقد العربي السعودي، مجلس الضمان الصحي التعاوني، هيئة سوق المال، وزارة الصناعة والتجارة، الهيئة العامة للاستثمار، الغرفة التجارية الصناعية، وزاره العدل، هذه الجهات هي التي تحدد المنتجات التي صممت من خلال خبراء في تقديم التغطيات التي تحمي الأفراد والمؤسسات من الصناعات التفاعلية والتشاركية^(١).

المطلب الثاني: مبادئ التأمين المستدام

أولاً: مبادئ التأمين المستدام:

لم يكن القطاع المالي عموماً، وقطاع التأمين بصفة خاصة بمعزل عن التحول العالمي نحو الاستدامة واستدامة المنشآت الصغيرة، إذ يرتبط تحقيق أهداف الاستدامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط التأمين خاصة ما يرتبط بإدارة المخاطر في مجالات القضايا الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً المشروعات الصغيرة ومسائل الحوكمة، حيث تأتي شركات التأمين طليعة الشركات العالمية التي تنبئ المجتمع بمخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة. وانطلاقاً من الدور الحيوي لقطاع التأمين على استدامة المنشآت الصغيرة فقد تبنيت منظمة الأمم المتحدة للتمويل برامج تدعم وتحمي تلك المنشآت في إطار برامج ومبادرات تحمي هذا القطاع باعتباره هو قاطرة التنمية وكان الغرض هو وضع أساس يبني عليه قطاع التأمين علاقة صلبة مع المجتمع واصحاب المشروعات الصغيرة تضمن استدامة هذه المشروعات الصغيرة.

١- المعهد المالي بالرياض المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص ٩٥.

- وقد تمثلت مبادئ التأمين المستدامة في برنامج الأمم المتحدة كالاتي^(١)
 - المبدأ الأول: يتعلق بمراعاة اتباع بعض الإجراءات عند صنع القرارات المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة ذات الصلة بأعمال التأمين.
 - المبدأ الثاني: العمل جنباً إلى جنب مع العملاء وشركاء الاعمال لرفع الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة وإدارة المخاطر وإيجاد الحلول.
 - المبدأ الثالث: العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والجهات المنظمة وغيرهم من أصحاب العلاقة لتعزيز العمل على نطاق واسع في المجتمعات حول القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.
 - المبدأ الرابع: إظهار المسائلة والشفافية في الإفصاح العلني المنظم حول اتباع الإجراءات التي يقتضيها تنفيذ مبادئ التأمين المستدامة.^(٢)
- ثانياً: أهداف التأمين المستدام:

والتي تتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ان خطه التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها ١٧ التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنية، كي تعمل جاهدة على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة وأهم هذه الأهداف كالاتي.^(٣)

تتفق مبادئ التأمين المستدامة مع الكثير من الاهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر واهداف اتفاقيه باريس بشأن تغيير المناخ.

١ - د/ عيد أحمد أبوبكر، دورقطاع التأمين المصري في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعي، البيئي، مجلة جامعة بني سويف الأهلية لدراسات الفنون الإنسانية، العدد ١، يونيو ٢٠٢٤

٢ - محمد عبد اللطيف زايد، أثر تطبيق مفهوم الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على سوق التأمين، بدون دارنشر، ٢٠٢٢، ص ١٠

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة التمويل

- التأمين هو مثال واضح على كيفية قيام صناعة عالمية بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.
- أدت مبادئ التأمين المستدام إلى أكبر مبادرة تعاونية بين الأمم المتحدة وقطاع التأمين، تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.⁽¹⁾
- زياده وعي شركات التأمين بضرورة تطوير منتجات وخدمات معنية تمكنها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد والأعمال في ظل فلسفه الاستدامة⁽²⁾
- عمل شركات التأمين جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي على وضع سياسات من شأنها أن تغطي خسائر صغار المزارعين سواء التي تتعلق بتلف المحاصيل او نفوق الماشية

¹ - الاتحاد المصري للتأمين (٢٠١٩) دمج صناعه التأمين ومبادئ التأمين المستدامة نشره رقم ٨٥

² - الاتحاد المصري للتأمين (٢٠٢٢) الممارسات البيئية الاجتماعية والحكومة نشرة رقم ٢٤٤

المبحث الثاني

انعكاسات التأمين التجاري على استدامة المنشآت الصغيرة

تمهيد وتقسيم:

تلعب صناعة التأمين دوراً جوهرياً في تعزيز استدامة ونمو ودعم المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية من خلال توفير الحماية القانونية والمالية ضد المخاطر المختلفة التي قد تؤثر على استمراريته أعمالها.

ويُعدّ التأمين أداة من الأدوات الهامة لتقليل مخاطر المنشآت الصغيرة والعمل على استدامتها. ودعمها وخلق فرص العمل الجديدة وتحسين مستويات الرفاهية الاجتماعية. لذا يمثل التأمين الركيزة الأساسية في حماية الشركات والمنشآت الصغيرة من المخاطر التي قد تهدد استمراريته ونجاحها من خلال تأمين الممتلكات المسئولية القانونية واستمرارية الأعمال . يمكن للشركات الصمود أمام الأزمات المالية والكوارث المفاجئة، وجود تقطيع تأمينية شاملة يعد استثماراً حكيمًا لضمان الاستقرار المالي والنمو المستدام.

وعلى ذلك ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: الإطار القانوني للتأمين التجاري وأثره على استدامة المنشآت الصغيرة .
- المطلب الثاني: الالتزامات القانونية للمنشآت الصغيرة تجاه التأمين التجاري ودورها في تحقيق الاستدامة.

المطلب الأول : الإطار القانوني للتأمين التجاري و اثره على استدامة المنشآت الصغيرة
 هناك علاقة طردية قوية بين نشاط سوق التأمين وتعزيز استدامة ونمو المنشآت الصغيرة، فالتأمين خدمته مالية تعتمد على المعدلات الإيجابية للمناخ الاقتصادي للدولة، فالاقتصاديات المتقدمة تعكس نموًا كبيرًا لقطاع التأمين بها نظرا للاهتمام المتزايد به باعتباره محركًا أساسيًا للاقتصاد وليس ثانويًا، فعندما يبدأ رأس المال رحلته من مصادره وحتى أماكن استثماره يواجه العديد من المخاطر التي يقابلها التأمين بمجموعه من التغطيات التأمينية

المختلفة لذلك يقوم التأمين بدوره في تعزيز واستدامة المنشآت الصغيرة ويعمل على تقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المنشآت الصغيرة في بداية عملها^(١) . لذلك يعد التأمين التجاري من العقود التي تحكمها القوانين والتشريعات المنظمة للعلاقات بين شركات التأمين وأصحاب المنشآت الصغيرة بينما يضمن حقوق والتزامات كل طرف ويؤثر هذا الاطار القانوني بشكل مباشر على استدامة المنشآت الصغيرة من خلال:

1. حماية حقوق المنشآت الصغيرة :

تلزم القوانين شركات التأمين بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية مما يضمن للمنشآت الصغيرة الحصول على التعويضات المستحقة في حال وقوع المخاطر المؤمن عليها .

2. إلزامية بعض أنواع التأمين :

تفرض التشريعات في بعض الدول على المنشآت الصغيرة الاشتراك في أنواع من التأمين، مثل التأمين ضد إصابات العمل والتأمين الصحي للعاملين في مصر والإمارات وذلك لضمان حماية العاملين واستمراره الأعمال.

3. آليات فض النزاعات⁽²⁾ :

يوفر الإطار القانوني آليات محددة لفض النزاعات بين شركات التأمين والمنشآت الصغيرة، مثل اللجوء إلى الهيئات القضائية أو التحكيم مما يضمن حل النزاعات بطرق عادلة وفعالة.

^١ - سحر مصطفى، دور شركات التأمين في دعم وحماية المشروعات الصغيرة، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعه عين شمس، كلية التجارة ومنظمة حقوق الانسان، ٢٠١٢

²- Arxiv citation (APA 7th Edition (Author. insurance business ant sustainable development, arxiv). <https://arxiv.org/abs/2012>

المطلب الثاني: الالتزامات القانونية للمنشآت الصغيرة تجاه التأمين التجاري ودورها في تحقيق

الاستدامة

تتحمل المنشآت الصغيرة مجموعة من الالتزامات القانونية المتعلقة بالتأمين التجاري التي تهدف إلى حماية حقوق العاملين وضمان استمرارية الأعمال، يؤدي الامتثال لهذه الالتزامات إلى تعزيز الاستدامة القانونية والاقتصادية للمنشآت يأتي ذلك من خلال عدة نقاط :

1) حماية حقوق العاملين قانونياً :

هم من أهم أصول الشركات وحمايتهم تعتبر أولوية لأي مشروع ناجح . تقدم العديد من سياسات التأمين تغطيات مثل التأمين ضد إصابات العمل الذي يضمن حصول الموظفين على التعويضات اللازمة في حل تعرضهم لإصابات أثناء العمل وهذه الحماية توفر راحة البال للموظفين وتزيد من رضاهم عن العمل مما يعزز الإنتاجية والاستقرار داخل الشركة.^(١)

2) تغطيه المسؤولية القانونية:

قد تواجه الشركات دعاوى قضائية ناتجة عن حوادث تتعلق بإصابات الموظف الموظفين أو العملاء أو حتى بسبب أخطار إدارية. تغطي سياسات التأمين ضد المسؤولية القانونية هذه التكاليف بما في ذلك اتعاب المحاماه والتعويضات مما يحمي الشركة من الخسائر المالية الكبيرة التي قد تهدد استمراريتهما .

3) حماية الأصول والممتلكات:

الشركات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، تستثمر مبالغ كبيرة في ممتلكاتها مثل المباني، المعدات، والمخزون. في حال تعرض هذه الممتلكات لأضرار نتيجة لحرائق، سرقات، أو كوارث طبيعية، قد تتعرض الشركة لخسائر مالية ضخمة. يوفر التأمين تغطية لهذه الأضرار، مما يساعد الشركة على تعويض الخسائر واستعادة نشاطها دون الحاجة إلى تكبد خسائر مالية كبيرة.

^١- دور التأمين في حماية الشركات والمشاريع الصغيرة <https://finapp.jo>

4) التخفيف من الخسائر المالية الكبيرة:

الشركات الصغيرة بشكل خاص قد تكون أكثر عرضة للخسائر المالية نتيجة للأضرار غير المتوقعة. من خلال وجود تأمين مناسب، يمكن للشركات الصغيرة تجنب الانهيار المالي الذي قد ينتج عن حادث كبير. التأمين يتيح للشركات الصغيرة القدرة على التعامل مع الأزمات دون الحاجة إلى تصفية الأعمال أو الاقتراض بكثافة لتغطية الخسائر.^(١)

■ الجانب النظري والجانب التطبيقي في نظام التأمين

إن نظام التأمين يتضمن جانبين أحدهما نظري والثاني الجانب التطبيقي المتمثل في العقود التي نظمها القوانين والتشريعات .

فالجانب الأول - هو النظري - يقوم على عدة أسس فنية وهي :

(١) التعاون:

حيث لا يستطيع الانسان ان يواجه بمفرده الكوارث والمصائب والخسائر الكبيرة، فينضم إلى مجموعة يشتركون في تحمل نتائجها، فتوزع نتائج تلك الأخطار عليهم وبذلك يذوب أثرها على المصاب ولهذا التعاون في التأمين صورتان^(٢)

1. التعاون الشفهي الذي يتم بين أشخاص

2. التعاون المادي الذي لا يكون أساساً بين الأشخاص، وإنما بين مخاطر متعددة.

(٢) المقاصة بين المخاطر:

من خلال توزيع دقيق لعبء المخاطر على مجموع المؤمن لهم، عن طريق دفع كل منهم قسطاً معيناً حيث تجري المقاصة بين ما تحقق من المخاطر وما لم يتحقق حيث توزع نتائجها على المؤمن لهم جميعاً.

(٣) عوامل الإحصاء:

من خلال الاعتماد على قانون الأعداد الكبيرة الذي يؤدي إلى نتيجة متقاربة للواقع، وكذلك الاعتماد على صفات المؤمن ضده من حيث الزمن المختلف وانتشار الخطر واتساعه^(٣)

١ - دور التأمين في حماية الشركات والمشاريع الصغيرة <https://finapp.jo>

٢ - د/علي محي الدين، المرجع السابق، ص ١٤٣ .

٣ - د/ أحمد شرف الدين، المرجع السابق، ص ٦٥

فهذه الأسس الفنية كلها مقبولة شرعاً، بل هي من مقاصد الشريعة الغراء وكذلك الأمر لو نظرنا إلى فوائد التأمين ومنافعه التي تتحقق للأفراد حيث يجلب لهم الامان، حيث يطمئن الأفراد على أن الأخطار التي تقع عليه في المستقبل أن يتحملها وحده وإنما تفتت من خلال الشركة وحينئذ يقدم على المنشآت الاقتصادية الصغيرة والكبيرة المقيدة بشيء من الجراءة والثقة والاطمئنان للمجتمع فان التأمين يؤدي إلى ازدهار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً

(أ) حيث لا يصبح الفرد عالة على المجتمع في حالة اصابته، إنما يجد في مبلغ التأمين الذي يعطى له في التأمين على الأشخاص ما ورد لرزقه .

(ب) وكذلك لا تفلس الشركة ان اصاب تجارتها أو أعملها أو مبانها جوائح بل تكون مأمّن في الحفاظ على رؤوس أموالها^(١)

وهذه المنافع أيضاً مشروعه في الإسلام، بل هو يدعو إلى تحقيقها بكل الوسائل المشروعة .

■ الجانب التطبيقي

قد توسعت شركات التأمين التجاري في صياغة عقود التأمين على ضوء التطورات الاقتصادية، لم ينظر فيها بالتأكيد إلى الضوابط الشرعية، وإنما كان أهم هذه الشركات التي تبنت هذه الفكرة هي تحقيق الربح بأي وسيلة ممكنة، لكن في النهاية يعد التأمين أمراً ضرورياً لاستدامة المنشآت الصغيرة لما تمثله من أهمية كبيرة في تقليل المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشآت الصغيرة.

^١ - د/ عبد الودود يحيى، التأمين على الحياة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٢

المبحث الثالث

التحديات والفرص في تطبيق التأمين التجاري لتعزيز استدامة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم :

تلعب المنشآت الصغيرة دورا محوريا في الاقتصاد السعودي، حيث تسهم في دعم الناتج المحلي وتوفير فرص العمل، إلا أن قدرتها على الاستمرار ومواجهه المخاطر لا تزال تواجه تحديات متعددة .

ويعد التأمين التجاري من الأدوات الفاعلة في إدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة لتلك المنشآت، لكن استفادتها الفعلية منه في المملكة لا تزال محدودة بتنوع الأسباب ما بين تحديات داخلية تتعلق بضعف الوعي والثقافة التأمينية، وأخرى خارجية تتصل بطبيعة السوق ونظام التأمين .

ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث لتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحد من استفادة المنشآت الصغيرة من خدمات التأمين التجاري، بالإضافة إلى استعراض الفرص المتاحة والسياسات المقترحة لتعزيز دوره في تحقيق الاستدامة لتلك المنشآت في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ .

لذلك يتضمن هذا المبحث مطلبين :

المطلب الأول : التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الاستفادة من التأمين التجاري .
المطلب الثاني: الفرص والسياسات المقترحة لتعزيز دور التأمين التجاري في دعم استدامة المنشآت الصغيرة .

المطلب الأول : التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الاستفادة من التأمين التجاري
تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في الاقتصاد السعودي، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتعزيز النمو والاقتصادي، ومع ذلك تواجه هذه

المنشآت تحديات متعددة تعيق استفادتها الكاملة من خدمات التأمين التجاري، مما يؤثر سلباً على قدرتها على ادارة المخاطر وتحقيق الاستفادة فيما يلي ابرز التحديات (١)

١- ضعف الوعي والثقافة التأمينية :

يعاني العديد من اصحاب المنشآت الصغيرة من نقص الوعي بأهمية التأمين التجاري كأداة لإدارة المخاطر، وهذا الضعف في الثقافة التأمينية يؤدي الى ترددهم في الاشتراك في برامج التأمين، مما يزيد من تعرضهم للمخاطر المالية، تشير الدراسات الى ان تعزيز الوعي التأميني يمكن ان يسهم في تحسين استدامه هذه المنشآت (٢)

٢- ارتفاع تكاليف وسائق التأمين :

تعتبر تكلفه التأمين من العوامل الرئيسية التي تثني المنشآت الصغيرة عن الاشتراك في برامج التأمين التجاري غالباً ما تكون الأقساط التأمينية مرتفعة بالنسبة لهذه المنشآت، مما يجعلها عبئاً مالياً يصعب تحمله خاصة في ظل محدودية الموارد المالية.

٣- تعقيد الاجراءات التأمينية :

تواجه المنشآت الصغيرة صعوبات في التعامل مع الإجراءات المعقدة للحصول على وثائق التأمين بما في ذلك متطلبات التوثيق والتقييمات الفنية، هذا التعقيد يؤدي الى إحجام العديد من أصحاب المنشآت عن التقدم للحصول على التأمين، مما يحرمهم من الحماية ضد المخاطر المحتملة. (٣)

١- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منشآت، الربع الأول ٢٠٢٢، ص ٩.

٢- إبراهيم محمد الحسون، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، التحديات والمعالجات، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤. العدد ٢١، ٢٠٢١، ص ٢٠٢١، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعه القصيم، المملكة العربية السعودية، ص ١٢٦.

٣- أكرم شاهر وآخرون، معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظه معان من وجهه نظر المالكية، مجلد جامعه الحسين ابن طلال للبحوث، المجلد ٣. العدد (١)، ٢٠١٧.

٤- محدودية المنتجات التأمينية المخصصة :

يعاني السوق التأمينية من نقص في المنتجات المهمة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة ، غالباً ما تكون المنتجات المتاحة موجهة للمنشآت الكبيرة، مما يجعلها غير مناسبة أو غير جديده للمنشآت الصغيرة، هذا النقص في التنوع يحد من خيارات التأمين المتاحة لهذه الفئة. (١)

٥- نقص الدعم الحكومي والتشريعي :

على الرغم من الجهود المبذولة لدعم المنشآت الصغيرة إلا ان هناك حاجة إلى مزيد من السياسات والتشريعات التي تشجع على استخدام التأمين التجاري يشمل ذلك تقديم حوافز مالية أو تسهيلات إجرائية لتشجيع هذه المنشآت على الاشتراك في برامج التأمين .

٦- التحديات الاقتصادية والمالية :

تواجه المنشآت الصغيرة تحديات اقتصادية مثل تقلبات السوق وصعوبة الحصول على التمويل ، مما يؤثر على قدرتها على تخصيص موارد للتأمين، بالإضافة الى ذلك قد تؤدي هذه التحديات الى تقليل أولويات التأمين مقارنة بالاحتياجات التشغيلية الأخرى. (٢)

١- أكرم شاهر وآخرون، المرجع السابق.

٢- خالد عثمان اليحيى، ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف، جزء من دراسات إقليميه لكل من السعودية والإمارات والأردن ومصر، ٢٠١٤م.

المطلب الثاني

الفرص والسياسات المقترحة لتعزيز دور التأمين التجاري في دعم استدامة المنشآت الصغيرة رغم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الاستفادة من التأمين التجاري إلا أن هناك فرصاً واعدة يمكن استثمارها لتعزيز دور التأمين في دعم واستدامة المنشآت الصغيرة، وتتطلب هذه الفرص تفعيل سياسات ومبادرات حكومية وخاصة تهدف إلى تذليل العقبات وتحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي، وبعبارة أخرى تعتبر صناعة التأمين من الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة والتي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الكلي للدولة، وفي العديد من المجالات بدءاً من توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات وانتهاءً بالعديد من الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين من أجل دعم موقفها المالي الأمر الذي سيعمل على دعم نواحي عديده في اقتصاديات الدولة وبالمثل تعتبر هذه الصناعة من الصناعات المالية الواحدة في المملكة العربية السعودية ويعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة وذلك من خلال توفير اليات تحويل المخاطر والتشجيع على الاستثمار.

ويجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني^(١)

وتأتي الفرص والسياسات المقترحة لتعزيز دور التأمين التجاري في دعم استدامة

المنشآت الصغيرة من خلال:

١- تطوير منتجات تأمينية مخصصة للمنشآت الصغيرة :

تفتقر السوق التأمينية في المملكة إلى منتجات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة، يمكن لشركات التأمين تطوير وثائق تأمين مرنة تغطي المخاطر الشائعة التي

١- المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م.

تواجهها هذه المنشآت ، مثل تأمين الممتلكات والمسئولية المدنية وتأمين الأعمال ، هذا التوجه يتمشى مع أهداف رؤية السعودية في دعم ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص.^(١)

٢- تعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص :

تعتبر الشركات بين الجهات الحكومية وشركات التأمين أداه فعاله لتوسيع نطاق التأمين التجاري ويمكن للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التعاون مع شركات التأمين لتقديم برامج تأمينيه مدعومة أو بأسعار تفضيلية ، مما يسهم في زيادة الإقبال على التأمين بين أصحاب المنشآت الصغيرة^(٢)

٣- تبني التقنيات المالية في قطاع التأمين :

يسهم استخدام التقنيات المالية في تسهيل إجراءات التأمين مثل التقديم والمطالبة والتسعير ، يمكن لتطبيقات الهاتف المحمول والمنصات الرقمية أن توفر حلولاً مبتكرة لتقديم خدمات تأمينيه ميسره وفعاله ، مما يعزز من تجربه العملاء ويزيد من انتشار التأمين بين المنشآت الصغيرة^(٣)

٤- تقديم حوافز وتشجيع الاشتراك في التأمين :

يمكن للحكومة تقديم حوافز ماليه أو ضريبية للمنشآت الصغيرة التي تشترك في برامج التأمين التجاري ، وتشمل هذه الحوافز تخفيضات في الضرائب أو دعم جزئي لأقساط التأمين ، مما يقلل من العبء المالي على هذه المنشآت ويشجعها على الاستفادة من خدمات التأمين.

٥- تعزيز الوعي والثقافة التأمينية :

١- الأكاديمية المالية، أساسيات التأمين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩ م.
٢- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منشآت، الربع الأول ٢٠٢٢، ج ١٢.
٣- احمد محمد عادل عبد العزيز، التأمين الاجتماعي في مصر واثاره الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٢ م، ص. ١٢٤.

نقص الوعي بأهمية التأمين من العوائق الرئيسية أمام انتشاره يمكن تنفيذ حملات توعوية وورش عمل تثقيفية بالتعاون مع الغرف التجارية والهيئات المهنية لزيادة فهم أصحاب المنشآت الصغيرة لفوائد التأمين وكيفية الاستفادة منه في إدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة^(١).

١- د/ العنزي، ثلاث معوقات تواجه قطاع التأمين في المملكة، جريدة الرياض، ٢٠١٤/٨/٢ م.

الخاتمة

يُعد التأمين التجاري أداة قانونية ومالية ضرورية لحماية هذه المنشآت من المخاطر المحتملة التي تعرقل استمراريتها لذلك يتضح إن التأمين التجاري يساهم في توفير الاستقرار المالي وتقليل الخسائر غير المتوقعة ويحذر من ثقة المستثمرين، ومع ذلك فإن نجاحه في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على القوانين المنظمة له ومدى ملائمتها لاحتياجات المنشآت الصغيرة يسعى التأمين التجاري إلى حماية المنشآت الصغيرة ويعمل على استدامتها لذا يوصي بضرورة تطوير الأطر القانونية التي تحكم التأمين التجاري بما يضمن تيسير إجراءات الاشتراك فيه وتقليل تكلفته وأهمية زيادة الوعي التأميني لأصحاب المنشآت الصغيرة لضمان استدامتها. ختامًا يعتبر التأمين التجاري ليس مجرد وسيلة لحماية المنشآت الصغيرة من المخاطر بل عامل أساسي لاستدامتها ونموها.

النتائج

قد توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها:

- 1) أن التأمين التجاري يحقق نموًا إيجابيًا في استدامة المنشآت الصغيرة ويسهم في تطوير الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية.
- 2) يوفر التأمين التجاري للمنشآت الصغيرة حماية قانونية ضد المخاطر المحتملة مما يضمن استدامة هذه المنشآت.
- 3) وجود التغطية التأمينية يزيد من ثقة المستثمرين والممولين في قدرة المشروع على التعامل مع الأزمات.
- 4) الامتثال للمتطلبات القانونية للتأمين التجاري يحمي المشروعات من العقوبات القانونية ويعزز من مصداقيتها .
- 5) ضعف استفادة المنشآت الصغيرة من التأمين التجاري يعود بشكل اساسي الى تحديات متعددة من أبرزها ضعف الوعي التأميني , وارتفاع التكاليف , ومحدودية المنتجات التأمينية

المصممة خصيصاً لهذا القطاع , مما يضعف قدره هذه المنشآت على ادارة المخاطر ويهدد استدامتها .

- (6) وجود فرص حقيقيه لتعزيز دور التأمين التجاري في استدامه المنشآت الصغيرة من خلال تطوير منتجات تأمينيه مبتكره وتبني تقنيات التأمين الرقمي , وتعزيز الشراكة الحكومية الخاصة , بما يتماشى مع أهداف رؤيه السعودية 2030 في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- (7) يتيح التأمين التجاري للمنشآت الصغيرة تحويل المخاطر المالية المحتملة إلى شركات التأمين مما يضمن استقرار المعاملات المالية وتقليل التعرض للخسائر المالية الكبيرة.

التوصيات

- 1- نشر الوعي التأميني والعمل على إنشاء ندوات ومحاضرات وتوزيع منشورات تشير إلى أهمية التأمين وكذلك تبني الدراسات في مجال التأمين من قبل شركات التأمين لتساعدها في تطوير اعمالها التجارية وتنظيم حملات توعويه تستهدف اصحاب المنشآت الصغيرة لتعريفهم بأهمية التأمين التجاري.
- 2- يجب على شركات التأمين تقديم خطط تأمينية مرنة مخصصه تتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها المنشآت الصغيرة
- 3- ضرورة تطوير انظمه التأمين التجاري بما يتناسب مع حجم التحديات للمنشآت الصغيرة .
- 4- ينبغي على الجهات التشريعية العمل على صياغه قوانين تدعم المخاطر غير المتوقعة مع التركيز على احتياجات المنشآت الصغيرة
- 5- تقديم حوافز تشجيعيه من الحكومة مثل تخفيض الضرائب ودعم مالي وتشجيع المنشآت الصغيرة على الحصول على التأمين.
- 6- يجب على شركات التأمين بناء سمعة جيدة من خلال تقديم خدمات موثوقة وسريعة في معالجة المطالبات مما يزيد من ثقة أصحاب المنشآت الصغيرة في التعامل معها.

- 7- ضرورة قيام الجهات الحكومية مثل منشآت وهيئة التأمين بتصميم برامج دعم موجهة لتشجيع المنشآت الصغيرة على الاشتراك في التأمين التجاري من خلال تقديم حوافز مالية أو مشاركة الأقساط التأمينية .
- 8- تشجيع شركات التأمين على استخدام التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات تأمينية مرنة، منخفضة التكلفة، وسهلة الوصول بما يتناسب مع طبيعة وقدرات المنشآت الصغيرة .

قائمة المراجع

١. إبراهيم محمد الحسون، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، التحديات والمعالجات، مجله العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤. العدد ٢١، ٢٠٢١، ص كليه الاقتصاد والإدارة، جامعه القصيم، المملكة العربية السعودية.
٢. الاتحاد المصري للتأمين (٢٠١٩) دمج صناعه التأمين ومبادئ التأمين المستدامة نشره رقم ٨٥
٣. الاتحاد المصري للتأمين (٢٠٢٢) الممارسات البيئية الاجتماعية والحكومة نشر رقم ٢٤٤
٤. احمد شرف الدين، أحكام التأمين في القانون والقضاء، جامعة الكويت، ١٩٨٣
٥. احمد محمد عادل عبد العزيز، التأمين الاجتماعي في مصر وآثاره الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٢ م.
٦. الأكاديمية المالية، أساسيات التأمين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩ م.
٧. أكرم شاهر وآخرون، معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظه معان من وجهه نظر المالكية، مجلد جامعه الحسين ابن طلال للبحوث، المجلد ٣. العدد (١)، ٢٠١٧.
٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة التمويل.
٩. خالد عثمان يحيى، ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف، جزء من دراسات إقليميه لكل من السعودية والإمارات والأردن ومصر، ٢٠١٤ م.

١٠. سحر مصطفى، دور شركات التأمين في دعم وحماية المشروعات الصغيرة، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعه عين شمس، كلية التجارة ومنظمة حقوق الإنسان، ٢٠١٢
١١. السنهوري، الوسيط في القانون المدني، المرجع السابق (١٠٩/٧)
١٢. السيد محمد السريني، مبادئ الفرد والتأمين، بدون دار نشر
١٣. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية.
١٤. عبد الودود يحيى، التأمين على الحياة، القاهرة، ١٩٦٤
١٥. علي محي الدين، التأمين التكافلي في اصول الفقه، بدون دار نشر
١٦. علي محي الدين، الوسيط السنهوري (١١٥٦/٧)، دون دار ناشر
١٧. العنزي، ثلاث معوقات تواجه قطاع التأمين في المملكة، جريدة الرياض، ٢٠١٤/٨/٢ م.
١٨. عيد أحمد أبو بكر، دور قطاع التأمين المصري في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، مجلة جامعة بني سويف الأهلية لدراسات الفنون الإنسانية، العدد ١، يونيو ٢٠٢٤
١٩. محمد عبد اللطيف زايد، أثر تطبيق مفهوم الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على سوق التأمين، بدون دار نشر، ٢٠٢٢.
٢٠. المعهد المالي بالرياض المملكة العربية السعودية، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي، عام ٢٠١٦

٢١. المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦ م.
٢٢. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منشآت، الربع الأول ٢٠٢٢ م.
٢٣. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منشآت، الربع الأول ٢٠٢٢، ج ١٢.
٢٤. Arxiv citation (APA 7th Edition).
٢٥. Author.insurance business ant sustainable development.arxiv
٢٦. <https://arxiv.org/labs/2012>
٢٧. <https://finapp.jo>